أربع مسائلَ اعتراضيّةٍ في كتاب مغني اللّبيب عَلى المبرِّد"

أ. أهيف عبد العزيز محمد بوريني

٣٢- (تأتي (هل) بمعنى (قد) إن وليها الفعل): (١)

يقف ابن هشام على معنى (هل)، ثمّ يعقد فروقًا بينها وبين والهمزة، ويذكر في الفرق العاشر موضوع إتيان (هل) بمعنى (قد) مع الفعل، ويُشير الباحث هنا إلى أنّه قد يُتوهم من أنّ ذكر ابن هشام هذا الفرق بينهما يعني أنّه يُقرّ به، وليس كذلك.

ثمّ يورد ابن هشام أنّ إفادة (هل) مع الفعل معنى (قد) قد فسّر به جماعة قوله تعالى: (هل أتي على الإنسان حينٌ من الدّهر) (سورة الإنسان، جزء من الآية: ١)، ومنهم: ابن عبّاس –رضي الله عنه- والكسائيّ والفرّاء والمبرّد.

ويذكر ابن هشام قول المبرّد: "هل للاستفهام؛ نحو: هل جاء زيد؟، وتكون بمنزلة قد؛ في قوله عزّ وجلّ: (هل أتي على الإنسان)"(٢). وما نقله ابن هشام عن المبرّد ورد عند المبرِّد في المقتضب.(٣)

ويأتي ابن هشام إلى ذكر رأي الزّمخشريّ في معنى (هل) في آية الإنسان، واصفًا كلامه بالمبالغة؛ فالزّمخشريّ يزعم أنّها أبدًا بمعنى قد، وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفاد من همزة مُقدّرة معها، وينسب ابن هشام للزّمخشريّ أنّه نقله في المفصّل عن سيبويه؛ فيقول عن الزّمخشريّ: "فقال: وعند سيبويه أنّ هل بمعنى قد، إلّا أنّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنّها لا تقع إلّا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

سَائلْ فوارسَ يَربوعٍ بشدّتنا
أهَلْ رأونا بسَفحِ القَاعِ ذي الأكَمِ"(٤)

وقد أورد الزّمخشريّ في المفصّل ما نسبه إليه ابن هشام.(٥)

يردّ ابن هشام قول الزّمخشريّ بأمرين؛ وهما:

أوّلهما: أنّه لو كان كما زعم لم تدخل إلّا على الفعل كقد.

ثانيهما: أنّه ثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه، ذكره في باب أم المتّصلة، ولكن فيه أيضًا ما قد يخالفه؛ فإنّه قال؛ (أي سيبويه) في باب عدّة ما يكون عليه الكلم:

"وهل وهي للإستفهام". ولم يزد على ذلك.(٦)

ويورد ابن هشام أنّ الزّمخشريّ قال في كشّافه: (هل أتى) أي قد أتى، على معنى التّقرير والتّقريب جميعًا؛ أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزّمان الطّويل الممتدّ لم يكن فيه شيئًا مذكورًا، بل شيئًا منسيًّا نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس؛ بدليل قوله تعالى: (إنّا خلقنا الإنسن من نطفة) (سورة الإنسان، جزء من الآية: ٢). وما نقله ابن هشام عن الزّمخشريّ وارد في الكشاف.(٧)

يقول الزّمخشريّ: "فإن قلتَ: كيف دخل حرف الجرّ على (من) المتضمّنة لمعنى الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: أعلى زيد مررت؟ ولا تقول: على أزيد مررت؟ قلت: ليس معنى التّضمن أنّ الاسم دلّ على معنيين معًا: معنى الاسم، ومعنى الحرف، وإنّما معناه: أنّ الأصل أمِن، فحذف حرف الاستفهام واستمرّ الاستعمال على حذفه، كما حذف من (هل) والأصل: أهل. قال: أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم".(٨)

ويتابع ابن هشام ردّه على الزّمخشريّ في أنّ غيره فسّرها بقد خاصّة، ولم يحملوا قد على معنى التّقريب، بل على معنى التّحقيق، وقال بعضهم معناها التّوقّع.

ثمّ يورد ابن هشام أنّه جاء عن ابن مالك في التّسهيل أنّه يتعيّن مرادفة (هل) لـ(قد) إذا دخلت عليها الهمزة، كما في البيت، ومفهومه أنّها لا تتعيّن لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له.

وبعد ذلك يذكر ابن هشام رأي قوم يقولون عكس ما قاله الزّمخشريّ؛ فزعموا أنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلًا، ويتوجّه ابن هشام توجّههم ويرتضي قولهم، فيرى أنّ هذا هو الصّواب، ووجّه ابن هشام اختياره رأيهم بأدلّة:

أوّلها: أنّه يرى أنّ قول ابن عباس –رضي الله عنه- أراد به الاستفهام على التّقرير، لا أنّه استفهام حقيقيّ، وينفي ابن هشام قول بعضهم أنّ

(هل) لا تكون للاستفهام التّقريريّ، وينفي رأي من قال إنّ (هل) تكون بمنزلة (إنَّ) في إفادة التّوكيد والتّحقيق، وحملوا على ذلك قوله تعالى: (هل في ذلك قَسَمٌ لذي حِجر) (سورة الحِجر، الآية: ٥).

ثانيها: إنّ سيبويه لم يقل ذلك فيها على الإطلاق؛ فابن هشام يقصد أنّ لسيبويه رأي آخر أورده سيبويه في باب عدّة ما يكون عليه الكلم.

ثالثها: الحرف لا يدخل على مثله في المعنى؛ ويستدلّ ابن هشام أنّ الرّواية الصّحيحة للبيت وردت عند السّيرافيّ: (أم هل) وأم هذه بمعنى بل فهي منقطعة، ويخرّج البيت برواية غير السّيرافيّ على الشّذوذ.

وحاصل القول –كما أورد الدّسوقيّ– في هذه المسألة:(٩)

أنّ (هل) بخلاف الهمزة؛ فقد تأتي (هل) بمعنى (قد)، والهمزة لا تأتي لذلك؛ ولا يصحّ جعل آية الإنسان على الاستفهام الحقيقيّ؛ لأنّ الله تعالى عالم بكون الإنسان أتى عليه حين من الدّهر كان فيه غير مذكور، وتمّ إنكار ابن هشام على الزّمخشريّ الّذي يرى في (هل) أنّها دائمًا بمعنى قد، سواءٌ أدخلت على فعل أم على اسم، والاستفهام مستفاد من الهمزة المقدّرة، وحُذفت تلك الهمزة لأنّ (هل) لا تدخل إلّا على شيء مستفهم عنه؛ فحينئذ تُسومح في الهمزة وحُذفت، والقرينة عليها هل؛ وقد نقل الزّمخشريّ عن سيبويه أنّ (هل) بمعنى (قد)، إلاّ أنّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنّها لا تقع إلّا في الاستفهام؛ أي في الكلام الّذي فيه الاستفهام بهمزة لا بهل. وقد مرّ أنّ ابن هشام أنكر ذلك على الزّمخشريّ؛ لأنّه ورد عن سيبويه قوله في باب آخر أنّ هل تكون للاستفهام.

يسجّل الدّسوقيّ اعتراضًا على ابن هشام في نقل ابن هشام عن سيبويه بعبارة: (ولم يزد على ذلك)؛ بأنّ هذا مخالف لما ذكره سيبويه في باب أم المتّصلة، ووجه اعتراض الدّسوقيّ –أيضًا– أنّه قد يُقال معنى قوله وهي للاستفهام: أي إنّ الكلام معها على الاستفهام؛ وذلك لتقدير الألف فلا تنافي.

ويشير الباحث إلى أنّ نسخة المغني في حاشية الدّسوقيّ ورد فيها أنّ الزّمخشريّ قد قال في كشّافه: (هل أتى): (أي أقد أتى على معنى التّقرير والتّقريب جميعًا)؛ أي بإضافة الهمزة قبل قد؛ وهو المقصود، والتّقرير بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما بعد الأداة، ولمّا كان التّقرير فيها ظاهرًا والتّقريب فيها خفيّ تعرّض لبيانه بقوله أي أتى على الإنسان، ولو أريد بيان الأمرين لقيل أقرّ واعترف بأنّه أتى.

وتفسير غير الزّمخشريّ أنّ هل تارة تكون للاستفهام، وتارة تكون بمعنى قد؛ وهذا ما تماشى معه ابن هشام في قول المبرّد أوّلًا، إلاّ أنّه لا يمكن التّسليم بأنّ ذلك قول مطلق ورأي أخير لابن هشام في المسألة؛ وإلّا لما كان اعتراض ابن هشام على المبرّد قائمًا؛ لذلك وُجد أنّ الدّسوقيّ يقول فيه إنّه ما يوافق ما مشى عليه المصنّف أوّلًا في قوله والعاشر، ولِما ذكره المبرّد في المقتضب.

وقول ابن هشام في أنّ قومًا عكسوا قول الزّمخشريّ؛ أي إنّه قول آخر في الأقوال في (هل)؛ وهو أنّ (هل) تكون بمعنى (قد) وتارة لا تكون، من غير تعيين أن تكون داخلة عليها الهمزة أم لا. والأقوال في (هل) هي:

- أنّها تكون بمعنى (قد) دائمًا.
- أنّها يتعيّن كونها بمعنى (قد) إن دخلت عليها الهمزة، وإلّا فلا يتعيّن كونها بمعناها، بل تارة تكون، وتارة لا تكون.
- أنّها لا تكون بمعنى (قد) أصلًا.

وكما ينفي ابن هشام وقوع (هل) بمعنى (قد) أصلًا، فهو ينفي –كذلك– أنّ (قد) تفيد التّوقّع أصلًا مع الماضي والمضارع شاقًّا لنفسه طريقًا آخر متفرّدًا به عن النّحاة؛ فابن هشام يقف عند معاني الحرف (قد)، ويذكر له خمسة معاني؛ وهي: (التّوقع ، وتقريب الماضي من الحال، والتّقليل، والتّكثير، والتّحقيق) (١٠)، وفي المعنى الأوّل (التّوقع) يذكر ابن هشام إفادة (قد) مع المضارع، وهو واضح كقولك: (قدْ يقدُمُ الغائبُ اليومَ) إذا كنت تتوقّع قدومه، ثمّ يتحدّث عن وقوعها مع الماضي، وقد أثبته الأكثرون، ثم ينقل عن الخليل قوله في دخولها على الماضي: "قال الخليل: يقال (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذّن: قد قامت الصَّلاة؛ لأنّ الجماعة منتظرون لذلك، قال بعضهم: تقول: (قد ركب الأميرُ) لمن ينتظر ركوبه، وفي التَّنزيل: (قد سمع الله قولَ الّتي تجادلُك) (سورة المجادلة، جزء من الآية: ١)؛ لأنّها كانت تتوقّع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها"(١١). ثم يذكر ابن هشام أنَّ بعضهم – دون الإشارة إلى أعلام – أنكر كونها للتّوقّع مع الماضي، فالتّوقُّع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. ومراد المثبتين أنّها تدلّ على التّوقع مع الماضي كان قبل الإخباريّة متوقَّعًا، لا أنّه الآن متوقَّع – كما ذكر ابن هشام – فهذا هو قولهم.

ويظهر لابن هشام رأي ثالث في المسألة(١٢)؛ إذ إنّ أوّل الرّأيين السّابقين يثبت وقوع (قد) مع الماضي لمعنى التّوقّع، والرّأي الثّاني ينكر وقوع (قد) مع الماضي لمعنى التّوقع. أمّا رأي ابن هشام: أنّ (قد) لا تفيد التّوقع أصلًا، لا مع المضارع، ولا مع الماضي. أمَّا المضارع فإنَّ (قد) لا تفيد التّوقُّع في قولك: (يقدمُ الغائبُ)؛ إذ يعلّل ابن هشام عدم إفادتها التّوقّع في المضارع بأنّ معنى التّوقّع يفيد من دون ذكر (قد)؛ إذ المُخبِرُ ظاهرٌ من حاله حينَ أخبر عن مستقبلٍ أنّه مُتَوَقِّعٌ له، أمّا علّته في أنّها لا تفيد (التّوقُّع) في الماضي بأنّه لو صحَّ إثبات التّوقّع لها بمعنى أنّها داخلة على ما هو متوقَّع لصحَّ أن يُقال في: (لا رجلَ) بالفتح إنَّ (لا) هي للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلّا جوابًا لمن قال: (هل من رجل؟)، فما بعد (لا) مُستَفهَمٌ عنه من جهة شخصٍ آخر، كما أنَّ الفعل الماضي الواقع بعد (قد) متوقَّعٌ كذلك.

ثمَّ يشير ابن هشام إلى عبارة ابن مالك بأنّها حسنة، فقد قال في (قد): إنّها تدخل على ماضٍ متوقَّع، ولم يقل إنّها تفيد التوقّع. ثم يصرِّح ابن هشام أنَّ ابن مالك لم يتعرَّض للتّوقُّع في (قد) الّتي تدخل على المضارع البتّة، وينعت ابن هشام ما نقله عن ابن مالك بأنّ هذا هو الحقّ.

فقصد ابن هشام أنّ كلام ابن مالك في أنّها لا تفيد التّوقّع مع الماضي؛ لأنّ الماضي متوقَّع في ظاهر حال المُخبِر، وعدم ذكر ابن مالك (قد) إن تلاها المضارع بأنّها تفيد التّوقّع هو حقٌّ؛ لأنّها لا تفيده. ولا يُفهم من كلام ابن هشام حينما تحدَّث في بداية معنى (التّوقُّع) لـ(قد) الدّاخلة على المضارع بأنّ التّوقّع واضح فيها حين اتصلت به، بل هو يعني أنَّ التّوقّع واضحٌ من الفعل في ذاته، لا من وجود (قد).

يقول سيبويه في باب (الحروف الّتي لا يليها بعدها إلّا الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله الّتي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها): "فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفعل كما كانت ما فعل جوابًا لهل فعل؟ إذا أخبرت أنّه لم يقع. ولمّا يفعل وقد فعل، إنَّما هما لقوم ينتظرون شيئًا. فمن ثمّ أشبهت قد لمّا، في أنَّها لا يفصل بينها وبين الفعل".(١٣) ويقول أيضًا: "وأمّا قد فجواب لقوله لما يفعل، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر".(١٤)

وبكلام ابن هشام يقول الباحث؛ وذلك لصحَّة رأيه، وقبوله عقلًا ومنطقًا، وسلامةً في الاستدلال.

٣٣- (واو رُبّ جارّة بنفسها)؛ (١٥)

يستشهد ابن هشام تمثيلًا لـ(واو ربّ) في أنّها واو ينجرّ ما بعدها ببيت امرئ القيس:

وليلٍ كَمَوجِ البَحرِ أَرْخَى سُدُولَهُ
عَلَيَّ بِأَنواعِ الهُمُومِ لِيَبتَلِي(١٦)

وهذه الواو -كما يذكر ابن هشام- لا تدخل إلّا على مُنكَرٍ، ولا تتعلّق إلاّ بمؤخّر، وهي عنده واو العطف، والجرّ برُبَّ محذوفةً، ويخالف بذلك -صراحةً- الكوفيّين والمبرّد، وحجّتهم أنّ القصائد افتُتحت بها. ويذكر ابن هشام بأنّه قد أجيب على حُجتهم بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم،

ويوضّح كونها عاطفة أنّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم.

فرُبّ حرف شبيه بالزّائد -كما قال الدّسوقيّ- لا يتعلّق إلّا بمؤخّر في البيت، وقول الكوفيّين والمبرّد من أنّهم احتجّوا بافتتاح القصائد بها؛ أي لم يتقدّم عليها ما يُعطف به، والجواب عليهم بجواز أنّ تقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم، ... ويُبعد الدّسوقيّ احتمال ما قاله الشُّمنيّ في تفسيره لتقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم؛ أي كون الرّاوي حذف من أوّل القصيدة شيئًا، فمن الممكن دخول واو العطف على واو القسم؛ لاختلاف معناهما.(١٧)

يرى الباحث أنّه لا تناقض بين قول ابن هشام -هنا- بمنع دخول واو العطف على واو القسم، وما قاله في منعه دخول الهمزة على هل في المسألة السّابقة؛ ذلك وإن تشابه حرفا الواو هنا، إلّا أنّ المعنى مختلف بينهما، وإن اختلفا شكلًا بين الهمزة و(هل) فلا تعارض؛ لأنّهما للغرض ذاته.

وقد ذكر ابن هشام في موطن سابق في المغني أنّ (رُبّ) تعمل محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلًا، وبدونهنّ أقلّ.(١٨)

وقد جاء عند سيبويه أنّ (رُبّ) تعمل مضمرة وتكون الواو ظاهرة، يقول: "وإذا أعملت العربُ شيئًا مضمرًا لم يخرج من عمله مظهرًا في الجرّ والنّصب والرّفع؛ تقول: وبلدٍ، تُريدُ رُب بلد. وتقول: زيدًا، تريد: عليكَ زيدًا. وتقول: الهلالُ، تريدُ: هذا الهلالُ. فكله يعمل عمله مظهرًا".(١٩) ويقول سيبويه كذلك: "ولا يجوزُ أن يُضمر الجارّ، ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّل كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُبّ

ونحوها".(٢٠) ويذكر واو ربّ في مواضع متعدّدة(٢١)

فابن هشام ينحو نحو البصريّين القائلين إنّ الجر يكون بـ (رُبَّ) وليس بـ(واو رُبّ)، فمسألة القول في عامل الجرّ للنّكرة بعدها أهو لرُبَّ أم للواو إنّما هي من المسائل الخلافيّة بين البصريّين والكوفيّين؛ إذ ذهب البصريّون إلى أنّ عمل الجرّ لربّ، وأن واو رُبّ لا تعمل، وحجّتهم على أنّ الواو السّابقة لرُبّ واو العطف وأنّ رُبَّ مضمرة بعدها أنّه يجوز ظهورها معها، وذهب الكوفيّون إلى أنّ واو رُبَّ تعمل في النّكرة الخفض بنفسها، وذهب المبرّد من البصريّين مذهب الكوفيّين، وحجّتهم أنّها نابت عن رُبّ.(٢٢)

والّذي يتماشى معه الباحث إنّما هو رأي البصريّين الّذي انتهجه ابن هشام لنفسه؛ وذلك لقوّة حُججهم، وحُسن تعليلهم.

٣٤- (يجوز حذف عامل الحال إذا كان معنويًا)؛(٢٣)

يورد الباحث مقدّمة مهمّة تفضي إلى الحديث عن رأي المبرّد، ثمّ إنكار ابن هشام له، وهذه المقدّمة قبل الحديث عن رأي المبرّد ثمّ إنكار ابن هشام له؛ وذلك لارتباط هذه المقدّمة بالنّتائج.

يعرض ابن هشام للحديث عن واو الثّمانية، إلّا أنّ حديثه عن واو الثّمانية لا يعني تسليمه بوجودها؛ إذ يذكر ابن هشام أنّ جماعة من الأدباء ذكروها كالحريريّ(٢٤)، ومن النّحويين الضّعفاء كابن خالويه، ومن المفسّرين كالثّعلبيّ.(٢٥)

وهذه إشارة من ابن هشام في عدم قوله بواو الثّمانية؛ إذ ألحق ابن خالويه بالنّحويّين الضّعفاء، وقد يكون ابن خالويه في نظر ابن هشام ضعيفًا، سواء أقال بواو الثّمانية أم لم يقل، ولعلّ ابن هشام لم يصف الأدباء والمفسّرين القائلين بواو الثّمانية ما وصف به ابن خالويه، أو لم ترد إشارة منه في نعتهم بالضّعف مثلًا؛ على تقدير أنّهم من غير النّحاة؛ فقولهم بها أو عدمه ليس بذي أهميّة كبيرة، أو أنّ قول الأدباء فيها ليس بدرجة أهميّة قول نحويّ بها، إلّا أنّ قول المفسّرين يبقى ذا أهميّة.

وقد سبقت إشارة أخرى من ابن هشام تدلّ على عدم قوله بواو الثّمانيّة؛ وذلك أنّه قد سبق له القول في آية: (حتّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابُها) (سورة الزُّمر، جزء من الآية: ٧٣) أنّه ذُكر أنّ من معاني الواو ههنا دخولها كخروجا؛ وهي الزّائدة، أو أنّها عاطفة، وقد ذكر ابن هشام إثبات الكوفيّين والأخفش وجماعة زيادتها، ولم يُشر إلى المبرّد الّذي يثبتها كالكوفيّين والأخفش(٢٦)، ولم يُبن ابن هشام عن موقفه في الاختيار بين الرّأيين: القول بزيادتها، أو القول إنّها عاطفة، وقد ذكرها قبل إفراد الحديث عن واو الثّمانية؛ ولم يقل إنّها واو الثّمانية.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ القول في جواز وقوع الواو العاطفة زائدة مسألة خلافيّة؛ إذ يجوّز الكوفيّون أن تقع الواو العاطفة زائدة، ومعهم من البصريّين أبو الحسن الأخفش والمبرّد وأبو القاسم بن بَرهان (ت: ٤٥٦هـ)(٢٧)، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز. وجعل الكوفيّون آية الزّمر وغيرها من الآيات منها، وخرّجها البصريّون على العطف.(٢٨)

إلّا أنّ الباحث لا يُسلّم أنّ المبرّد يتوجّه توجّه الكوفيّين في القول بزيادة الواو؛ وذلك لأنّ الواضح من كلام المبرّد أنّه مع البصريّين في القول بعدم جواز ذلك بصريح قوله: "وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو".(٢٩) كما إنّ محقّق المبرّد يرى أنّ صنيع المبرّد (أي القول بزيادة الواو) يُشعر بأنّه مع البصريّين في القول بعدم زيادة الواو.(٣٠)

وحجّة القائلين بواو الثّمانية -كما يورد ابن هشام- أنّهم زعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستّة، سبعة، وثمانية، إيذانًا بأنّ السّبعة عدد تامّ، وأنّ ما بعدها عددٌ مستأنف، وقد استدّل المثبتون لها بآيات كريمة.

وتفسير حجّتهم -على ما يورد الدّسوقيّ في نقله عن الدّماميني- أنّ هذه لغة فصيحة لبعض العرب (يقصد واو الثّمانية)، وفي توجيه تمام السّبعة أنّ العدد إمّا فردٌ أو مركّب من فردين وهو الزّوج، أو من زوج وفرد، أو من زوجين، والثّلاثة الأُوَل من الثّلاثة فإنّ في ضمنها الواحد والاثنين، والأخير من الأربعة ومجموع الثّلاثة والأربعة سبعة، فتمّت بها الأحوال، وما يأتي تكرار؛ فالثّمانية زوج وزوج قد مضى، والتّسعة زوج وفرد وهكذا. ويتابع شرح عبارة ابن هشام (أنّ ما بعدها عدد مستأنف)؛ أي فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث إنّ ما بعدها مستأنف، لكن لمّا كانت لا تدخل إلّا على لفظ ثمانية ويصحّ سقوطها لم تُجعل واو الاستئناف.(٣١)

ويسجّل الدّسوقيّ اعتراضًا -غير مصرّح به على أنّه اعتراض؛ على غير عادته في عدم التّصريح بلفظ الاعتراض-

على قولهم إنّ السّبعة عدد تامّ في أنّه يقال كذلك غير السّبعة عدد تامّ؛ فلا خصوصيّة لها؛ أي إنّ الدّسوقيّ يتماشى مع من لا يقرّ بوجودها.

وقد خرّج ابن هشام الواو في الآيات الّتي استدلّ بها المثبتون لواو الثّمانية على أنّها غير واو الثّمانية، وهذه إشارة ثالثة في أنّه لا يقول بها.

أمّا الإشارة الرّابعة: فهي أنّ ابن هشام يُنكر على أبي البقاء قوله إنّ الواو هي واو الثّمانية في آية التّوبة: (والنّاهون عن المنكرِ) (سورة التّوبة، جزء من الآية:١١٢)؛ فيورد ابن هشام إنكاره -صراحة- لرأي أبي البقاء؛ فكما ذكر أنّ أبا البقاء -على إمامته- قد في هذه الآية مذهب الضعفاء، فقال إنّما دخلت الواو في الصّفة الثّامنة إيذانًا بأنّ السّبعة عندهم عدد تامّ.

والإشارة الخامسة: وصفه مذهب من أقرّ بها بمذهب الضّعفاء.

أمّا الإشارة السّادسة: فهي قوله في آية: (وفُتحت أبوابُها) (سورة الزُّمر، جزء من الآية: ٧٣) أنّه لو كان لواو الثّمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ فهو لا يرى لوجودها حقيقة.

وفي نفي ابن هشام قول الزّاعمين إنّها واو الثّمانية في الآية: (سبعةٌ وثامنهم كلبُهم) (سورة الكهف، جزء من الآية: ٢٢) يذكر أنّه قيل فيها إنّها عاطفة لجملة على جملة، والمعطوف عليه من كلام الله تعالى، ويوافق ابن هشام القول بعطفها، ويؤيّد رأيه بأنّها عاطفة بقول ابن عبّاس -رضي الله عنهما- أنّه حين جاءت الواو انقطعت العدّة؛ أي لم تبق عدّة عادّ يلتفت إليها، وبقول ابن عبّاس -رضي الله عنهما- تكون: (هم سبعة وثامنهم كلبهم).

ثمّ يعرض ابن هشام رأيًا آخر -لا يُسلِّم به- في أنّه قيل في واو الآية؛ أي: (سبعةٌ وثامنهم كلبُهم) إنّها واو الحال، وعلى هذا فيُقدّر المبتدأ اسم إشارة أي هؤلاء سبعة؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال؛ وعلى هذا فتقدير اسم الإشارة: (هؤلاء)؛ لأنّ فيه معنى الفعل؛ وهو (أشيرُ)، والحال يكفي في العمل فيها رائحة الفعل، ويردّ ابن هشام حجّتهم بأنّ حذف عامل الحال إذا كان معنويًّا ممتنع، وهنا يعرض إلى أنّهم ردّوا على المبرّد قوله في بيت الفرزدق:

فَأَصبَحُوا قَد أَعَادَ اللهُ نعمَتَهم
إِذْ هُمْ قُرَيشٌ، وإِذْ مَا مِثلَهُم بَشَرُ(٣٢)

إذ يرى المبرّد جواز حذف عامل الحال إذا كان معنويًّا، وينكر ابن هشام عليه ذلك؛ إذ يرى أنّ عامل الحال إذا كان معنويًّا فحذفه ممتنع، فابن هشام يورد رأي المبرّد في موضع كلمة (مثلَهم) على أنّها حالٌ ناصبُها خبر محذوف؛ أي وإذ ما في الوجود بشر مماثلًا لهم.

وقد سبق لابن هشام أن ذكر بيت الفرزدق في موطن سابق(٣٣)، ثمّ يكرّره في موطنين آخرين بعد هذا الموطن. (٣٤)

ويشير الدّسوقيّ إلى أنّه قد يُقال -أي في ردّ ابن هشام حجّتهم، فيقال من جهتهم- إنّا نقدّره اسم إشارة، ولكن نجعل العامل غير معنويّ، بل اسم مفعول، والأصل: هؤلاء معدودون، والحال أنّ ثامنهم كلبُهم ولا منع ولا شيء. ولكنّ الدّسوقيّ يستدرك على هذا الافتراض في ردّهم فيتابع تماشيه مع ابن هشام فيردّ بأنّ هذا وإن كان جائزًا إلاّ أنّه بعيد من الكلام، كما أنّ تقدير اسم الإشارة بعيد كذلك.

ويشير الباحث إلى المنطق النّحويّ السّليم عند الدّسوقيّ، ومهارته في تخريج الرّأي وتوجيهه، والافتراض المحمود من جانبه، وإقامة الحُجّة، والاستدراك المقنع، ويرى تمكّنه في ذلك كلّه، وعدم اكتفائه بالنّقل عن سابقيه؛ كالشّمنيّ والدّماميّ وشيخه الدّردير.

لم يعترض ابن هشام على قول المبرّد صراحةً، ولا هو من ساق وجه الاعتراض أصلًا؛ فهو يقول: (ردّوا)؛ وفيه إشارة إلى أنّ ردّ رأي المبرّد قد رُدّ من غيره، إلّا أنّ السّياق دلّ على أنّ ابن هشام يوافق من ردّوا على المبرّد ذلك؛ إذ يمنع ابن هشام أن يعمل العامل في الحال محذوفًا إن كان معنويًّا؛ أي ما فيه معنى الفعل دون حروف؛ كاسم الإشارة، والجارّ والمجرور، وليت ولعلّ وكأنّ؛ لأنّ فيها معنى الفعل دون حروفه. وتقدير المبرّد يعني أنّ: (إذ ما في الوجود: خبر مقدّم)، و(بشر: مبتدأ مؤخّر)، و(مماثلًا لهم: حال منصوبة).

ولم يرد عند سيبويه الإشارة إلى واو الثّمانية، وعدم ذكره لها لهو دليل على عدم القول بها عنده، وكذلك فإنّ الآية في الزّمر وردت عنده في سياق سؤال سيبويه للخليل عن جواب إذا.(٣٥)

يقول المبرّد في بيت الفرزدق: "فالرّفع الوَجه، وقد نصبه بعض النَّحويّين، وذهب إلى أنّه خبر مقدّم، وها خطأ فاحش، وَغلط بيِّن. ولكن نصبه يجوز على أن تجعَله نعتًا مقدّمًا، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال. مثل قولك: (فيها قائمًا رجلٌ)؛ وذلك أنّ النّعت لا يكون قبل المنعوت،

والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدّمًا ومؤخّرًا، وقد فسّرنا الحال بالعامل إذا كان فعلًا، وإذا كان على معنى الفعل بما يستغنى عن إعادة القول فيه". (٣٦)

فالأقوال في الواو في آية الزّمر كما وردت في موصل الطّلّاب:

- واو زائدة، وتسمّى في القرآن صلة، وإلى هذا الرّأي يميل المصنّف.
- عاطفة، ونَسبَ هذا الرّأي إلى الزّمخشريّ والبيضاويّ.
- واو الحال، ونَسبَ هذا الرّأي إلى البَغويّ.
- واو الثّمانية، ونَسبَ هذا الرّأي إلى الحريريّ، وابن خالويه، والثّعلبيّ.

ويناقش تلك الأقوال، ويُنكر واو الثّمانية.(٣٧) وهناك دراسات حديثة بحثت في موضوع واو الثّمانية.(٣٨)

٣٥- (الواو في قوله تعالى: (حتّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها) (سورة الزُّمر، جزء من الآية: ٧٣) واو الحال): (٣٩)

يذكر ابن هشام أنّ قول المبرّد والفارسيّ وجماعة في أنّ هذه الواو هي واو الحال؛ أي: جاؤوها مفتحةً أبوابها،كما صرّح بـ(مفتّحةً) حالًا في قوله تعالى: (جنّاتِ عدنٍ مفتّحة لهم الأبواب) (سورة ص، الآية: ٥٠)، وقيل: إنّما فتحت لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتّى تُفتح لهم.

يرى الباحث أنّ ابن هشام -وإن لم يصرّح باعتراضه على المبرّد والفارسيّ وجماعة- في قولهم إنّها واو الحال؛ إلّا أنّه لا يوافقهم؛ وذلك من أوجه:

أوّلها: أنّه يورد قبل حديثه عن قولهم أنّ الواو مقحمة عند قوم، وعاطفة عند آخرين، وفي ذلك التّقديم تلميح على أن ابن هشام إنّما أخّر ذكر رأيهم؛ لأنّه قدّم ما تراءى له من صحّة؛ إلّا أنّ ذلك ليس بمنزلة الدّليل الفيصل.

ثانيها: أنّه وإن لم ينف -هنا- قول القائلين بإقحامها، إلّا أنّه يرى أنّها عاطفة؛ فقد مرّ -في المسألة السّابقة- أنّ الواو إنّما هي عاطفة بتأييده قول ابن عبّاس رضي الله عنهما.

ثالثها: أنّه يقول في نفيه لأنّ تكون واو الثّمانية، إنّ الآية ليس فيها ذكر عدد البتّة، وإنّما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدلّ على عدد خاصّ، والواو ليست داخلة عليه (أي على العدد)، بل إنّ الواو داخلة على جملة هو فيها؛ أي فإنّ الواو عنده دخلت على الجملة، وهذا إنّما يكون في العاطفة.

وبقول ابن هشام يقول الباحث؛ ذلك أنّه ما من داعٍ يقتضي التّأويل لأن تكون حالًا.

قائمة المصادر المراجع:

- القرآن الكريم.

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١/٤٦٠-٤٦٢.

(٢) المبرّد، المقتضب، ط٢، ١/١٨١.

(٣) انظر: المبرّد، المقتضب، ط٢، ١/١٨١-١٨٢. وكرّر ذكر الآية في أنّ (هل) تصير بمنزلة (قد) في: ٣/٢٨٩.

(٤) ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١/٤٦٠. انظر: زيد الخيل، شعر زيد الخيل، ط١، ١٥٥. والبيت في قصيدة يذكر وقائعه في بني تميم، وإيقاعه برجال منهم. – وانظر ترجمته في: ابن الأثير، أُسْد الغابة، ط١، ٢/٣٧٦. والبيت في: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ط١، ١/٩٥، ١/٤٠٧، ٣/٤٥٣. – وانظر: ابن جنّي، اللّمع، د.ط، ٢٣٠. – وانظر: ابن الأثير، البديع، ط١، ١/١٢٩، و٢/٢١٩. – وانظر: السّبكيّ، عروس الأفراح، ط١، ١/٤٣٥. – وانظر: ابن عادل، اللّباب، ط١، ٢٠/٤. – وانظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ط١، ٩/٤٤٧٥، و٩/٤٤٨٠. – وانظر: ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ط١، ١/٤٠٤. – وانظر: الفيروزآباديّ، بصائر ذوي التّمييز، د.ط، ٥/٣٣٥.– وانظر: النّيسابوريّ، غرائب القرآن، ط١، ٦/٤٠٩.

(٥) انظر: الزّمخشريّ، المفصّل، ط١، ٤٣٧.

(٦) سيبويه، الكتاب، ط٣، ٤/٢٢٠.

(٧) انظر: الزّمخشريّ، الكشّاف، ط٣، ٤/٦٦٥.

(٨) الزّمخشريّ، الكشّاف، ط٣، ٣/٣٤٢.

(٩) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط٢، ٢/١٥-١٦.

(١٠) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١/٢٢٦-٢٣٣. ويورد من معانيها معنى سادسًا؛ وهو النّفي، ولم يأخذ ابن هشام به؛ لذا لم يذكره، فجعل معانيها خمسة.

(١١) ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١/٢٢٨.

(١٢) انظر: بوريني، آراء ابن هشام النّحويّة بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، ص١٩٩-٢٠١.

(١٣) سيبويه، الكتاب، ط٣، ٣/١١٤-١١٥.

(١٤) سيبويه، الكتاب، ط٣، ٤/٢٢٣.

(١٥) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١/٤٧٣.

(١٦) انظر: امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ط٥، ١١٧. وفيه: كموج البحر: يعني في ظلمته وكثافته. أرخى سدوله: أي ظلماته، ليبتلي: ليختبر ما عندي من الصّبر أو الجزع. - وانظر: أبو زيد القرشيّ، جمهرة أشعار العرب، د.ط، ١٣٢. – وانظر: ابن سلّام الجُمَحيّ، طبقات فحول الشّعراء، د.ط، ١/٨٥. – وانظر: ابن طباطبا، عيار الشّعر، د.ط، ٤٠. – وانظر: الزّجّاجيّ، مجالس العلماء، ط٢، ١/٢٠٨. – وانظر: العسكريّ، الصّناعتين، د.ط، ٢٤٧، ٢٨٢. – وانظر: العسكريّ، ديوان المعاني، د.ط، ١/٣٤٥. – وانظر: النّويريّ، نهاية الأرب في فنون الأدب، ط١، ١/١٣٨. وغيرها.

(١٧) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط٢، ٢/٢٣.

(١٨) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١/١٨١.

(١٩) سيبويه، الكتاب، ط٣، ١/١٠٦.

(٢٠) سيبويه، الكتاب، ط٣، ١/٢٦٢-٢٦٣.

(٢١) انظر: سيبويه، الكتاب، ط٣، ٣/٩، ١٠٤، ١٢٨، ٤٩٨. ٢/١٦٣.

(٢٢) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، ١/٣١١-٣١٥. المسألة (٥٥): (واو رُبَّ، هل هي الّتي تعمل الجرّ؟).

(٢٣) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١/٤٧٥.

(٢٤) أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان الحريريّ البصريّ (ت: ٥١٦ه)، صاحب "المقامات الحريريّة". انظر: الزّركليّ، الأعلام، ط١٥، ١٧٧/٥-١٧٨. وفي ذكر واو الثّمانية -انظر: الحريريّ، درّة الغواص، ط١، ٣١.

(٢٥) أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم النّيسابوريّ (ت: ٤٢٧ه)، مفسّر له اشتغال بالتّأريخ. انظر: الزّركليّ، الأعلام، ط١٥، ٢١٢/١. وقد ذكر واو الثّمانية في تفسيره. انظر: الثّعلبيّ، الكشف والبيان، ط١، ١٦٢/٦-١٦٣، ٢٥٧/٨-٢٥٨.

(٢٦) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ٤٧٣/١-٤٧٤.

(٢٧) أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرهان بـ (بفتح الباء) الأَسديّ العكبريّ النّحويّ (ت: ٤٥٦ه). انظر: السّيوطيّ، بغية الوعاة، ط١، ١٢٠/٢-١٢١

(٢٨) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف، د.ط، ٣٧٤/٢- ٣٧٨. المسألة (٦٤): (هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟)

(٢٩) المبرّد، المقتضب، ط٢، ٧٧/٢.

(٣٠) انظر: المبرّد، المقتضب، ط٢، ٧٧/٢.

(٣١) انظر: الدّسوقيّ، الحاشية، ط٢، ٢٤/٢-٢٥.

(٣٢) انظر: الفرزدق، ديوان الفرزدق، ط١، ١٦٧. في مدح عمر بن عبد العزيز، ومطلعها:

زارت سكينةُ أطلالًا أناخ بهم شفاعة النّوم للعينين والسّهرِ – وانظر: خليل بن كيكلديّ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ط١، ٢٥١.

(٣٣) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ١١٤/١.

(٣٤) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ٦٧١/٢، ٧٨٣/٢.

(٣٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ط٣، ١٠٣/٣.

(٣٦) المبرّد، المقتضب، ط٢، ١٩٠/٤-١٩١.

(٣٧) انظر: الأزهريّ، موصل الطّلّاب، ط١، ١٤٥-١٤٧.

(٣٨) انظر: العبيد، واو الثّمانية بين اللّغة والتّفسير، مجلّة الدّرعيّة، ع ٤٥، ص٤٠١-٤٩٣.

(٣٩) انظر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ط٤، ٤٧٦/١.